



مَعهد المخطِط القومي

مذكرة رقم ٤٤٤

المفاهيم الخاصة بالتقديرات الاجمالية القومية
والعلاقة بينها

دكتور احمد المرشدي

مايو ١٩٦٤

المفاهيم الخاصة بالتقديرات الاجمالية القومية والعلاقة بينها



الدخل القومي :

اجمالي ما يعود على العمل والتملك مقابل الاسهام في الانتاج الدورى للسلع والخدمات فى المجتمع . وذلك فان الدخل القومي يقاس تكلفة عوامل انتاج السلع والخدمات . وما يعود على العمل والتملك يتضمن الضرائب التى تخضع لها هذه العوائد .

وبذلك فان عناصر الدخل القومي ، وهو ما يحصل عليه المصريين والأجانب المقيمون بصفة دائمة

في الجمهورية من :

- ١- اجمالى عائد العمل .
- ٢- الفائضى .
- ٣- صافى الفائدة .
- ٤- الاجرار .

اجمالي الناتج القومي :

هو القيمة السوقية لانتاج المجتمع من السلع والخدمات قبل استبعاد قيمة الاهتلاك وبعض استقطاعات أخرى ، وبعد استبعاد قيمة ما يستخدمه قطاع الأعمال من انتاجه كمستلزمات انتاج وسيطة حتى تتجنب الازدواج الحسابي . او هو اجمالى القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة .

واجمالى قيمة الناتج القومي يشتمل على أو يتضمن :

- قيمة ما يستحوذ عليه القطاع العائلى من سلع وخدمات
- قيمة ما يستحوذ عليه قطاع الخدمات العام من سلع وخدمات
- اجمالى قيمة الاستثمارات
- صافى قيمة المعاملات مع العالم الخارجى

صافي الناتج القومي :

هو القيمة السوقية لصافي انتاج المجتمع من السلع والخدمات وبعد استبعاد قيمة ما يستخدمه قطاع الأعمال من انتاجه كمستلزمات انتاج وسيطة حتى نتجنب الازدواج الحسابي . أو هو اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة بعد استئزال قيمة الاهلاك منها .

وصافي الناتج القومي يشتمل على أو يتضمن :

- قيمة ما يستحوذ عليه القطاع العائلى من سلع وخدمات
- قيمة ما يستحوذ عليه قطاع الخدمات العام من سلع وخدمات
- صافي قيمة الاستثمارات
- صافي قيمة المعاملات مع العالم الخارجى

دخل الأفراد (*) :

هو الدخل الدورى الذى يعود على الأفراد من جميع المصادر بما فيها من مدفوعات تحويلية من قطاعى الأعمال وقطاع الخدمات العام اليهم أو من العالم الخارجى ، ولا تحتسب المدفوعات التحويلية التى تتم بين الأفراد .

ويقاس دخل الأفراد على أنه اجمالى :

- الاجور
- مسحوبات أصحاب الأعمال غير المنظمة والايجارات
- الفائدة
- الفائض الموزع
- المدفوعات التحويلية

(*) يتضمن اصطلاح " الأفراد " بالاضافة اليهم الهيئات والجمعيات والنقابات التى تنظم غيير مستهدفة لربح ، ولا تشتمل على الجمعيات التعاونية إذ أن هذه تدخل فى النشاط الانتاجى الخاص بها .

الدخل الممكن التصرف فيه :

هو الدخل الذى يتبقى للأفراد بعد استقطاع الضرائب على دخول الأفراد وبعض المدفوعات الأخرى لقطاع الخدمات العام (بصفتهم الفردية والاستهلاكية) .

مكونات اجماليات الدخل والنتائج القويمين :

أولا - مكونات الدخل القوي :

١- الأجر :

أ- الأجر الأصلية : هو ما يحصل عليه المشتغلون الذين يعملون بأجر - بما فيهم أعضاء مجالس الإدارة - من أجر ، عمولات ، مكافآت ، بقشيش ٠٠٠٠ الخ .
سواء أكانت نقدية أو عينية والتي تمثل دخلا للمتحصل عليها .

ب- الأجر الإضافية : هو قيمة العائد الاضافى على العمل وان كان لا ينظر اليه على أنه أجر . وهي تشتمل على :

" الحصة التى تتحملها الوحدات الانتاجية فى الضمانات الاجتماعية والخدمات الطبية للعمال ، تعويضات اصابات العمل وما فى حكمها ٠٠٠٠ الخ "

٢- مسحوبات اصحاب الأعمال غير المنظمة :

وهو ما يحصل عليه اصحاب العمل الفرديين أو الشركاء ، الجمعيات التعاونية الانتاجية من دخل نقدى وعينى نتيجة عملهم الدورى ، والأرباح أو الخسائر الرأسمالية مستبعدة فى تقدير دخل الأعمال غير المنظمة كما هى مستبعدة أيضا من دخل الأعمال المنظمة .

٣- الأيجار :

وهو العائد على الأفراد نظير تأجيرهم العقارات فيما عدا هؤلاء الذين يعملون فى النشاط العقارى حيث يظهر العائد فى هذه الحالة فى صورة فائض للوحدة الانتاجية

وكذلك صافي الأيجار المحتسب للذين يقطنون في ممتلكاتهم ، كذلك حقوق الطبع والتأليف والاختراع وما شابهها .

٤- فائض قطاع الأعمال (المنظم) :

وهذه تمثل الفرق بين قيمة وتكلفة الانتاج والتي تعود على الوحدات الانتاجية قسى قطاع العمل المنظم مقاسه قبل دفع ضرائب الدخل عليها وكذلك دون أن تتضمن الفائض والخسائر الرأسمالية ويجب أن يستبعد من هذا الفائض قيمة الفوائض الموزعة والمحواله بين الوحدات الانتاجية المحلية ، ويضاف اليها الفوائض الموزعة والتي تتسلمها من وحدات انتاجية في الخارج .

٥- القيمة المعدلة للمخزون :

وهذه تقيس زيادة قيمة المخزون - في قطاع الأعمال غير الزراعية - المقومة على أساس المتوسط العام للسعر خلال فترة التقدير عن القيمة الدفترية لها . وذلك فان التغير الحقيقي في المخزون هو الذي يحتسب كمنتج في الناتج القومي . ولا تتبع هذه الطريقة في قطاع الزراعة .

٦- الضريبة على فائض الأعمال المنظمة وغير المنظمة :

وتمثل هذه مجموع الضرائب التي تخضع لها فوائض الوحدات الانتاجية والضرائب المستردة يصحح بها في السنة التي تحققت فيها تلك الفوائض .

٧- صافي الفائدة :

وهذه تقيس الفائدة النقدية والمحتسبة للمقيمين في الجمهورية من قطاع الأعمال ومن العالم الخارجى بعد استنزال قيمة الفوائد التي تدفعها الحكومة الى قطاع الأعمال والفائدة المحتسبة تمثل قيمة الخدمات المالية التي يحصل عليها الأفراد دون أن يقابلها مدفوعات محددة لها .

ثانياً - مكونات اجمالي الناتج القومي :

١- انفاق الأفراد الاستهلاكي :

وهو يشتمل على القيمة السوقية التي يشتري بها الأفراد والهيئات التي لا تستهدف الربح السلع والخدمات وكذلك قيمة الاغذية ، الملابس ، السكن ، الخدمات المالية التي يحصلون عليها كدخل نوعي ، وهي تشتمل أيضاً على القيمة الاجارية للمساكن التي يسكنها أصحابها . ولكنها لا تشتمل على قيمة المساكن التي يشترونها اذ ان هذه تعتبر كسلع رأسمالية .

٢- مشتريات الحكومة من سلع وخدمات :

وهذه تقيس مشتريات قطاع الخدمات العامة من السلع والخدمات وهي تشتمل على :

أ - مدفوعات الاجور للموظفين والعمال .

ب - صافي مشتريات قطاع الخدمات من قطاع الاعمال (اجمالي المشتريات ناقصاً منها مبيعاتها لها) .

ج - صافي مشتريات قطاع الخدمات مع الخارج (اجمالي المشتريات من الخارج ناقصاً مبيعاتها له) .

د - صافي هبات قطاع الخدمات مع الخارج (اجمالي الهبات الى الخارج ناقصاً نظيرتها منه) .

وبذلك فان مفهوم مشتريات الحكومة من سلع وخدمات تستبعد :

أ - المدفوعات التحويلية .

ب - الفوائد .

ج - الاعانات الانتاجية .

د - القروض والتحويلات المالية الاخرى التي تخرج عن نطاق معاملات الدخل والانتاج .

٣- اجمالي الاستثمار :

وهو يشتمل على ما يستحوذ عليه من قيمة سلع رأسمالية جديدة بواسطة قطاع الأعمال

والهيئات الغير مستهدفة للربح وقطاع الخدمات العامة وكذلك قيمة التغير في المخزون .

٤- صافي المعاملات مع العالم الخارجى :

ويدخل فى تقديرات صافي المعاملات مع العالم الخارجى ما تتضمنه من مخزون الذهب النقدى والذى ينشأ عن تدفق السلع والخدمات دوليا العائد على عوامل الانتاج وكذا الهدايا النقدية والهبات . وبذلك فان صافي المعاملات مع العالم الخارجى تقيس زيادة أو نقص :

أ - الناتج المحلى المباع فى الخارج عن مشترواتنا من الناتج الاجنبى .

ب - الانتاج فى الخارج من موارد نمتلكها عن الانتاج فى الداخل من موارد يمتلكها
أجانب .

ح - الهدايا والاعانات والهبات التى نستلمها من الخارج عن الهدايا والاعانات والهبات
التى ندفعها للخارج .

وصافى البند (ح) الخاص بالهدايا والاعانات والهبات انما يستبعد أثرها والذى
ظهر فيما يشتمل عليه انفاق الأفراد الاستهلاكى ومشتروات الحكومة من سلع وخدمات .

ثالثا - مكونات دخل الأفراد والدخل الممكن التصرف منه :

١- المتحصلات من الاجور :

وهذه تساوى الاجور الأصلية بعد استنقاص حصة المشتغلين والتى يدفعونها فى
صناديق التأمينات الاجتماعية يضاف اليها الاجور المتحصل عليها عن عمل تم فى غير الفترة
موضع التقدير . وتشمل أيضا تعويضات اصابات العمل وما شابها من الاجور الاضافية .

٢- ما يحصل عليه أصحاب الاعمال غير المنظمة : وهذه تشمل على :

أ - دخل الاعمال غير المنظمة .

ب - القيمة المعدلة للمخزون .

٣- الاجارات :

• كما ذكر سابقا

٤- دخل الأفراد من الفوائد :

• وهو ما يتحصل عليه الأفراد من فوائد نقدية وفوائد محتسبة (كما ذكر سابقا)

٥- مدفوعات تحويلية :

أ- ما يحصل عليه الأفراد من قطاعات الاعمال والخدمات العامة والعالم الخارجي حيث

• لا توجد خدمات مقابلة لها

ب- ما تحصل عليه الهيئات الغير مستهدفة للربح من نفس القطاعات

ج- الديون على الأفراد قبل قطاع الاعمال أو قطاع الخدمات العامة المعدومة

٦- الضرائب على الأفراد والمدفوعات غير الضريبية لقطاع الخدمات العامة :

وهذه تشتمل على :

• أ- الضرائب على دخول الأفراد

ب- ما يحصل عليه قطاع الخدمات العامة من إيرادات من الأفراد بصفتهم الشخصية وهذه

تشتمل على الرسوم نظير الخدمات التي يحصل عليها الأفراد بصفتهم الاستهلاكية

• وليست بالصفة الانتاجية

ولا يدخل في ذلك مشتريات الأفراد من السلع والتي يبيعها قطاع الخدمات

(بيع الهوالك أو المفقودات ٠٠٠٠٠ الخ) وكذلك يستنقص من (أ) قيمة الضرائب

المستردة

٧- انفاق الافراد الاستهلاكي :

• كما ذكر سابقا

٨ ادخار الأفراد :

يمثل ادخار الافراد الفرق بين دخل الافراد وبين انفاق الافراد الاستهلاكي والضرائب على دخول الافراد والمدفوعات غير الضريبية لقطاع الخدمات العامة .

وادخار الافراد قد يظهر في صور متعددة أهمها ما يلي :

- أ - التغيير في حجم النقد أو الودائع .
- ب - التغيير في حجم الاوراق المالية التي يحتفظ بها الافراد .
- ج - التغيير في حجم احتياطات عمليات التأمينات الاجتماعية .
- وعمليات التأمين الاخرى الخاصة بالافراد .

العلاقة بين تقديرات اجمالي الناتج القومي والدخل القومي

البنود التالية تبين العلاقة بين تقديرات اجمالي الناتج القومي والدخل القومي :

١- قيمة الاهتلاك :

وهذه تمثل القيمة التي يحتسبها قطاع الاعمال وكذلك المؤسسات التي تعمل وغير مستهدفة

تحقيق فائض مقابل اهتلاك السلع الانتاجية المعمرة ، وكذلك قيمة اهتلاك الباني .

٢- قيمة الدمار الذي يصيب الطاقة الانتاجية :

وهذه تمثل ما يصيب الطاقة الانتاجية من نقص نتيجة حريق أو حوادث أخرى والتي لا تحسب

ضمن قيمة الاهتلاك .

٣- الضرائب غير المباشرة :

وهي الضرائب التي يتحملها قطاع الاعمال - فيما عدا الضرائب على دخول الاعمال

أو الضرائب العقارية - كالضرائب السلعية ورسوم الانتاج ٠٠٠٠٠ الخ

٤- الاعانات الانتاجية : (ضرائب غير مباشرة سالبة)

وهي ما يدفعه قطاع الخدمات العامة للوحدات الانتاجية تحقيقا للسياسة التي تنتهجها الحكومة نحو تثبيت الاسعار أو خفضها في بعض الأحيان .

وهذه البنود جميعا اذا ما طرحت من اجمالي الناتج القومي تحصل على تقديرات الدخل القومي أو بالعكس اذا أضيفت الى تقديرات الدخل القومي نحصل على تقديرات اجمالي الناتج القومي .

اجمالي القيمة المضافة :

هي القيمة الاضافية التي تتولد في وحدة انتاجية على قيمة المواد الأولية والخامات والوقود وقطع الغيار والخدمات المستحوذ عليها جميعا من وحدات انتاجية أخرى نتيجة ما يتم في تلك الوحدة الانتاجية من عمليات تشكيلية وتحويلية .

وتحسب اجمالي القيمة المضافة بأن يخصم من قيمة الانتاج وقيمة المستلزمات الدورية لذلك الانتاج .

ومستلزمات الانتاج تشمل جميع مشتريات الوحدة الانتاجية من خامات ومواد أولية وسلع على درجات متعددة من التصنيع بما فيها قطع الغيار اللازم لصيانة الطاقة الانتاجية منها وقيمة الطاقة والوقود وكذلك قيمة الخدمات المشتراة من وحدات انتاجية أخرى .

وبذلك فان اجمالي القيمة المضافة المتولدة في الوحدات الانتاجية المحلية تمثل قيمة :

- أ- اجمالي الأجور
- ب- الايجار
- ج- الفوائد
- د- قيمة الاهتلاك
- هـ- الفائض

وباستنقاص قيمة الاهتلاك من اجمالي القيمة المضافة نحصل على ما يطلق عليه صافي القيمة
المضافة أو الدخل المحلي .

وللتوصل الى تقديرات الدخل القومي تجرى العمليات التالية :

الدخل المحلي

يستنقص منه : المدفوعات الدخولية والتي تعود على عوامل الانتاج الاجنبية المحولة الى
الخارج من اجور وفوائد وايجارات وفوائض .

يضاف اليه : المتحصلات الدخولية والتي تعود على عوامل الانتاج المملوكة لنا من
الخارج من اجور وفوائد وايجارات وفوائض .